تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٦)

م.م ضياء حسين سعود
جامعة ديالى / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق للمدة ١٩٩٠/٢٠١٦ باستخدام المنهج التحليلي للإحصاءات والبيانات للظاهرة المالية ، كما تم استخدام المنهج الكمي لقياس أثر الدين الحكومي الداخلي على عجز الموازنة ، وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل الموازنة العامة في العراق يتسم بارتفاع الإنفاق الحكومي الجاري بشكل كبير ، مما سبب عجز في الموازنة العامة وبالتالي إلى تراكم الدين الحكومي الداخلي ، وان كان هناك فائض في الموازنة بعد عام ٢٠٠٣ إلا أنه لم يستغل في الجانب الاستثماري لتنويع الإيرادات العامة ، كما أوصت الدراسة إلى أن تخفيض عجز الموازنة في العراق يتطلب إتباع سياسة إصلاح شاملة في ضوء خطة أو برنامج شامل ومتكامل من أجل إعادة بناء الاقتصاد العراقي .

الكلمات المفتاحية / الدين الحكومي الداخلي ، عجز الموازنة ، الناتج المحلي الإجمالي

Abstract

The study aimed at analyzing the relationship between the internal government debt and the budget deficit in Iraq for the period 1990/2016 using the analytical method of statistics and data for the financial phenomenon. The quantitative approach was also used to measure the effect of the internal government debt on the budget deficit. The current government's spending is large, which caused a deficit in the public budget and thus to the accumulation of internal government debt. Although there was a surplus in the budget after 2003, it was not exploited in the investment side to diversify public revenues. Iraq's budget deficit requires a comprehensive reform policy in the light of a comprehensive and integrated plan or program to rebuild Iraq's economy
.

Keywords / Internal Government Debt, Budget Deficit, GDP

المقدمة

يمثل الدين الحكومي الداخلي احد أدوات السياسة المالية التي ينجم عنها زيادة في العجوزات المالية الحكومية مما يترتب على ذلك تراكم في الديون الحكومية , وان التوسع في حجم هذه الديون سيؤثر سلبا على أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد , التضخم , سعر صرف العملة) كذلك يضعف من عمل إداء السياسة النقدية والبنك المركزي بشكل خاص .

لذلك تلجأ الحكومة للاقتراض لتغطية عجز الموازنة الحكومية أما عن طريق الاقتراض من المصادر الداخلية (الاقتراض من الجمهور او المصارف التجارية او البنك المركزي) وهذا ما يؤدي إلى زيادة مديونية الحكومة بالعملة المحلية , أو من مصادر خارجية (البنك الدولي , مؤسسات التمويل الدولية) وهذا ما يشكل المديونية بالعملة الأجنبية , اذ يختلف الدين الداخلي عن الدين الخارجي من حيث اثره على الاقتصاد ، فالدين الداخلي يكون تأثيره على عرض النقد والتضخم وإصدار الأوراق المالية (السندات الحكومية , حوالات الخزينة) أما الدين الخارجي فيكون تأثيره على ميزان المدفوعات , فإن زيادة الدين الحكومي الداخلي يؤدي إلى تزايد حجم العجز المالي الحكومي الناتج عن الأفراط في الإنفاق الحكومي بسبب عدم كفاية الإيرادات الحكومية من تغطية النفقات الحكومية مما يؤدي إلى تراكم الديون الحكومية والتي تترك أثار سيئة ومخاطر كبيرة على الاقتصاد القومي , أيضا تمثل عبئا على عملية التنمية وما يرافقها من مشاكل اقتصادية تواجه اقتصاديات البلدان النامية ومنها العراق الذي يعاني من مشكلة عجز الموازنة ظهرت خلال المدة ١٩٩٠ / ٢٠٠٢ بسبب الحروب وفرض الحصار الاقتصادي مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي الذي كان له اثر كبير في اتساع حجم العجز المالي الحكومي الناجم من عدم قدرة الإيرادات الحكومية من ملاحقة تيار الإنفاق الحكومي وبالتالي أدى إلى تراكم الديون الحكومية وضعف عمل السياسة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي وضعف الأسواق المالية والنقدية , ومع تغير الأحداث بعد عام ٢٠٠٣ سعى العراق جاهدا إلى تطوير وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تنشيط حركة سوق الأوراق المالية ، الا أن هذه الجهود لم تحقق الاستقرار المالي والنقدي وتخفيف من حالة المديونية الداخلية والخارجية والإبقاء على عجوزات في الموازنة الحكومية طوال تلك السنوات ويعود بسبب ذلك إلى عم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية والتي رافقها الأفراط في الإنفاق الحكومي مع تراجع كبير في تيار الإيرادات الحكومية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وبالتالي تراجع صادرات

العراق من النفط الخام التي تشكل المصدر الرئيس في الإيرادات الحكومية مع مساهمة خجولة للقطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج والدخل القومي .
ومن هذه النقطة جاءت الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة الاتحادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) فقد تضمن البحث أربعة محاور اختص المحور الأول حول مفهوم الدين الحكومي الداخلي والمحور الثاني تضمن مصادر تمويل الدين الحكومي الداخلي ، والمحور الثالث يبين تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة الاتحادية ، أما المحور الرابع فقد أختص بتطبيق النموذج القياسي المستخدم (Eviews 8) لقياس أثر الدين الحكومي الداخلي على عجز الموازنة الاتحادية في العراق للمدة ٢٠١٦/١٩٩٠ .

مشكلة البحث : Research Problem

إن التوسع في استخدام أدوات السياسة المالية والمتمثلة بـ (الدين العام الحكومي) ينجم عنها عجز في الموازنة الحكومية ، مما يترتب على ذلك تراكم الديون الحكومية وأن التوسع في الدين الحكومي سيؤثر سلباً على أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى أداء السياسة النقدية وعمل البنك المركزي بشكل خاص .

فرضية البحث : Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة قوية موجبة (طردية) بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة الاتحادية في العراق ، والتي يمكن بيان أثرها من خلال تطبيق البرامج القياسية والإحصائية للظاهرة المالية قيد البحث .

أهداف البحث : Research Objectives

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :
١ -تحديد مصادر تمويل الدين الحكومي الداخلي
٢ -تحليل عجز الموازنة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)
٣ -تحليل الدين الحكومي الداخلي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) .

منهج البحث : Research method

الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والعملي للبحث ، كما أعتمد المنهج التحليلي للإحصاءات والبيانات للظاهرة المالية قيد البحث ، أيضا استخدام المنهج الكمي في المحور الثالث من البحث لقياس تأثير الدين الحكومي الداخلي في عجز الموازنة الاتحادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

حدود البحث : Research Limits

١. **الموضوعية :** دراسة العلاقة بين متغيرين هما الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة .
٢. الحدود الزمانية: تتحدد البعد الزمني للبحث للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) وحدود التحليل بالعام ١٩٩٠ مع بداية تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتمثلة بالحصار الاقتصادي وتزايد حجم الدّيون الحكومية جراء العقوبات المفروضة على الاقتصاد العراقي فضلاً عن أحداث ما بعد عام ٢٠٠٣ في حين ان نهاية المدة الزمنية كانت لغاية ٢٠١٦ جاءت على وفق مقتضيات تحصيل البيانات المعدة للنشر.
٣. الحدود المكانية: تجسدت الحدود المكانية للبحث في دراسة عدد من متغيرات البيئة الاقتصادية العراقية متمثلة تلك المتغيرات بالدّين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة في العراق.

هيكلية البحث : Research Structure

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث : تضمن المبحث الأول إطار نظري حول مفهوم الدين الحكومي الداخلي ، أما المبحث الثاني فقد تناول تحليل العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة الاتحادية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) فيما أختص المبحث الثالث في بناء نموذج لاختبار العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة .

المبحث الأول
مراجعة الأدبيات

أولاً: ماهية الدين الحكومي الداخلي

ينشأ هذا النوع من الدين عندما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة ، بغض النظر عن جنسياتهم ، وهو إجمالي الديون القائمة في ذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد الوطني (ثويني ، ٢٠٠٦ : ١٣٩) إذ تلجأ الحكومة اليه لتمويل نفقاتها واستثماراتها المختلفة وذلك عندما تعجز إيراداتها الاعتيادية (الضرائب والرسوم) عن تغطيتها ، لذلك تقوم الحكومة بتغطية هذا العجز أما عن طريق الاقتراض من القطاعات الاقتصادية المحلية وهذا مما قد يؤدي إلى زيادة مديونية الحكومة بالعملة المحلية ويسمى بـ (الدين الحكومي الداخلي) أو أن تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من

الخارج سواء من الدول أو من مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي) أو من المصارف الدولية وهذا شكل المديونية الخارجية بالعملة الأجنبية ويسمى
بـ (الدين الحكومي الخارجي) وبهذا يتكون إجمالي الدين الحكومي (زردق ، ٢٠٠٩ : ١٩١) ويعد الدين الحكومي مجرد تحويل للثروة داخل البلد إذ يمكن تسديده بفرض ضرائب غير مباشرة وهو دين مقيم بالعملة المحلية (الأمم المتحدة ، ٢٠٠٥ : ٩) .

ويقصد بالدين الحكومي (public Debt) أو الدين السيادي (Sovereign Debt) هو مجموع ما حصلت عليه الدولة من قروض داخلية وخارجية وفوائدها حتى تاريخ معين ، فعندما تعجز الموارد المالية المحلية عن تغطية متطلبات الإنفاق الحكومي فيتم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي عبر أذونات وسندات الخزينة ، او الاقتراض من الجهاز المصرفي أو الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية وتلجأ الدولة إلى هذه القروض من أجل سد فجوتها الاقتصادية على الصعيدين المحلي المتمثل في عجز الموازنة ، والخارجي المتمثل في عجز ميزان المدفوعات (Howard , 2001.p 129) .

كذلك يقصد بالدين الحكومي هو دين الحكومة المركزية أو الاتحادية أو دين مجموع النظام الحكومي شاملاً المستوى دون الوطني والمحلي أو ما يسمى الحكومة العامة (General Government) وقد يشمل الشركات العامة وسواها مما يتبع للدولة ، ويتراكم الدين نتيجة تمويل عجوزات تلك الكيانات بالاقتراض وأن المركز المالي للدولة هو محصلة لأوضاع تلك الكيانات (Maguirre , 2011 .p19)

أيضا يراد بالدين الحكومي بانه تلك المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين (عمر، ٢٠٠٣ : ٢)

ويعبر بعض الاقتصاديين عن الدين الحكومي على أنه رصيد من الالتزامات الحكومية التي لها أبعاد زمنية مختلفة تلتزم الحكومة بسدادها وفق جدول زمني محدد ، ويمكن ان تتضمن هذه الالتزامات وغيرها أوراق مالية حكومية والتي تستخدمها الحكومة في سداد التزاماتها المالية اتجاه الغير عندما تعجز مواردها الحكومي عن تغطيتها ، وبناءً على هذه الالتزامات المالية يتعين على الحكومة الوفاء بها إلى الجهات المقرضة سواء كانت داخلية أم خارجية من خلال ادائها لوظائفها المختلفة وهذه القروض وأن اتفقت مع هذه الالتزامات في انه دين يقع عبؤه على الحكومة مكونة في مجموعها ما يعرف (بالدين الحكومي)

ومن هذا المفهوم يتضح لنا ما يلي :-

١- يمثل الدين الحكومي الأموال التي تقترضها الحكومة من مصادر محلية او أجنبية عن طريق إصدار أوراق مالية (سندات وصولات الخزينة) بهدف تحويل العجز الحاصل في الموازنة الحكومة نتيجة نقص الإيرادات الحكومية وزيادة في النفقات مع تعهد الحكومة برد الأموال المقترضة ودفع الفوائد المستحقة عليها .

٢- الدين الحكومي هو مبلغ من المال تستدينه الحكومة من الجمهور او المعارف او من المؤسسات المالية سواء كانوا من داخل الدولة او خارجها اي بمعنى هو التزام مالي في ذمة الحكومة للغير يترتب عليه رد مبلغ القرض مع دفع الفوائد طول مدة القرض المتفق عليه .

ثانياً: مصادر تمويل الدين العام الداخلي في العراق

هناك عدة مصادر يمكن أن تلجأ لها الحكومة لتمويل الدين العام الداخلي منها مصادر تمويل داخلي يتمثل بـ (الاقتراض من الجمهور ، الاقتراض من المصارف التجارية ، والاقتراض من البنك المركزي) ومصادر تمويل خارجي وفيما يلي شرح مفصل لتلك المصادر :

١- **الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي)** تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور(القطاع غير المصرفي) بهدف تمويل عجز موازنتها السنوية حيث تقوم ببيع السندات الحكومية إلى الجمهور, الأمر الذي سيؤدي إلى قلة الودائع المصرفية مقابل تخليه عن مدخراته النقدية, الا أنها ستزداد بالمقدار نفسه عندما يستلم الجمهور مدفوعات فائدة جديدة من قبل الحكومة تمثل دخولا إضافية لهم, اي بمعنى ستضاف هذه المدفوعات إلى عرض النقد , وعندما يتم تسديد قيمة السندات الحكومية المشترات سواء تم السحب عليه من الأرصدة النقدية التي توجد لدى الجمهور او من ودائعهم المصرفية لا يترتب عليه اي زيادة في عرض النقد والسبب في ذلك يعود الى أن اقتراض هذه الأموال قد تم سحب عليه من مدخراتهم اي من الأموال التي سبق وان تم خلقها اي لا تمثل خلقا نقدياً جديداً, ومن خلال ذلك نلاحظ ان الودائع المصرفية للجمهور غير المصرفي سوف تنخفض وبالمقابل سوف تزداد الودائع الحكومية بالقدر نفسه, وبالتالي لا يؤثر على عرض النقد (جوحي ،٢٠١٦ : ٣٤) اي بمعنى أن الاقتراض من الجمهور غير المصرفي لا يمتلك اي قدرة على خلق النقود بحيث يزيد عرض النقد.

٢- **الاقتراض من المصارف التجارية :** يتوقف الاقتراض من المصارف التجارية لتغطية العجز في الموازنة الحكومية على مدى توفر حجم الاحتياطيات النقدية الفائضة لديها ، فاذا كان هناك فائض في هذه الاحتياطيات فان الاقتراض في هذه الحالة سوف يؤدي إلى آثار توسعية ويزيد من عرض النقد (حيث يكون أثره في هذه الحالة مشابها لأثر الاقتراض من قبل البنك المركزي) وهذه الحالة لايكون فيها مزاحمة للقطاع الخاص ، أما في حال إذ كانت الاموال المقترضة من صافي الموجودات المالية لدى المصارف فانه سوف يقلل من حرية المشروعات في منح الائتمان ولا يؤدي إلى تغيير ملموس في عرض النقد (كاظم ، ٢٠٠٦ : ٢٩)

٣- **الاقتراض من البنك المركزي :**تلجا الحكومة الى الاقتراض من البنك المركزي بطريقة مباشرة (السحب على المكشوف) او غير مباشرة (بيع السندات الحكومية).

ففي حال قيام الحكومة الاقتراض من البنك المركزي بهدف تمويل العجز في موازنتها الحكومية, وأنفقت الأموال التي اقترضتها من البنك المركزي فسيؤدي هذا الإنفاق الحكومي الى زيادة دخول الأفراد, ومن ثم زيادة إيداعاتهم النقدية لدى المصارف التجارية, مما يزيد من الاحتياطيات النقدية ومن ثم زيادة قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي وبذلك سوف يزداد عرض النقد, كذلك لا يختلف الأمر عند قيام الحكومة بتمويل العجز بهذه الطريقة, وبين قيامها بتمويل هذا العجز بإصدار نقدي جديد . فكلا الطريقتين سوف يزيدان من عرض النقد, ومن ثم من حجم سيولة المصارف التجارية والجمهور مما ينعكس ذلك على زيادة الطلب النقدي الكلي ومن ثم انخفاض أسعار الفائدة ، نلاحظ في حالة الاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة الحكومية يعتمد على كيفية انفاق الأموال المقترضة اي اذا زادت أنفاقها من هذه الأموال فانه سيترتب عليها آثارا توسعية على عرض النقد (جوحي ، ٢٠١٦ : ٣٥).

اما بالنسبة إلى طرائق الاقتراض غير المباشرة التي تلجأ الحكومة إلى اتباعها سواء عن طريق البنك المركزي او من المصارف التجارية او من الجمهور من خلال إصدار السندات قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) او السندات الطويلة الأجل, لذلك سوف نتناول كلا منها بشكل مفصل.

أ- السندات الحكومية قصيرة الأجل (حوالات الخزينة): في العراق تعد حوالات الخزينة إحدى وسائل الاقتراض الداخلي إذ تم اعتمادها لأول مرة في عام ١٩٤٧ بمبلغ نصف مليون دينار ، استنادا لما ورد في قانون الموازنة الاعتيادية الذي خول وزير المالية إصدار الحوالات بمبلغ لا يتجاوز المليون دينار، ومع تطور

العجز ازداد إصدار حوالات الخزينة ، وتبع ذلك صدور قانون إقراض وإصدار حوالات الخزينة رقم (١٥٠ لسنة ١٩٧٦) الذي خول وزير المالية إصدار حوالات الخزينة مع تولي البنك المركزي عملية بيع وشراء حوالات الخزينة إلى المستثمرين من المصارف والجمهور (عبد اللطيف ، ٢٠١٢ : ٢٣) تلجأ الحكومة الى هذا النوع من السندات عندما تكون حاجتها للاقتراض لمدة قصيرة لغرض سد العجز الموقت في الموازنة الحكومية, اي من اجل المواءمة بين النفقات والإيرادات, حيث أن تدفق الإيرادات لا يسير باتجاه تدفق النفقات, اي بمعنى ان هناك تباطؤ زمني فيما بين التدفقين وعلى هذا الأساس تعمل الخزينة المركزية على سد العجز الناجم عن ذلك التباطؤ من هذه الحوالات ، لذلك تعد السندات قصيرة الأجل او حوالات الخزينة عبارة عن اوراق حكومية موقتة تصدر بمدة تتراوح بين شهر او ثلاثة اشهر الى سنة ويتم تداولها في السوق النقدية, كذلك تعد أداة من أدوات الدّين الحكومي تستحق الدفع كل (١٢،٦،٣) شهر, فضلاً عن ذلك تمثل دّين بذمة الحكومة لكون وزارة المالية (الخزينة المركزية) هي التي تقوم بإصدارها لمدة لا تزيد على سنة عموماً, بذلك تهدف الحكومة من خلال إصدارها لهذه السندات قصيرة الأجل الى تحقيق عدة أهداف منها :

- إيرادات مالية للحكومة ولاسيما عندما تعجز إيراداتها الاعتيادية عن تلبية حاجات الإنفاق الحكومي.
- كما تستهدف تشجيع الادخارات عن طريق حوالات الخزينة, فضلاً عن سحب السيولة الزائدة في السوق. (جوحي ، ٢٠١٦ : ٣٦) .

والشكل (١) يجسد تطور حوالات الخزينة المركزية للمدة (١٩٩١-٢٠١٠) اذ يشير الى ان البنك المركزي والبنوك التجارية هما المسيطرين الرئيسيين على سوق هذه الحوالات، اذ كان البنك المركزي يستحوذ على ما نسبته ٦٤ % من مجموع الحوالات والتي تبلغ مقدار ٢٧٦١١ مليون دينار مقابل نسبة ٣٦ % لصالح البنوك التجارية والتي شكلت مقدار ١٥٦٥٠ مليون دينار في عام ١٩٩١ ، ازدادت تلك النسب لتبلغ ٧٩ % لصالح الأول ونسبة ٢١ % لصالح الثاني وذلك في عام١٩٩٥ ، واستمر بهذا الاتجاه لغاية السنوات الثلاث الأخيرة لدراسة، اذ انخفضت نسبة استحواذ البنك المركزي الى ٤٣ % والتي تبلغ مقدار ٣٩٥٥٥١٩ مليون دينار، وزادت نسبة استحواذ البنوك التجارية لتبلغ ٥٧ % والتي تشكل مقدار٥٢٢٥٢٨٧ مليون دينار وذلك في عام ٢٠١٠ ، وذلك التغير يعزى بدرجة أساسية الى زيادة استقلالية البنك المركزي العراقي وتوسع حريته في تمويل الحكومة ولا سيما بعد منتصف العقد السابق. كما موضح بالشكل (١)

شكل (١) حوالات الخزينة لدى البنك المركزي والبنوك التجارية في العراق للمدة (١٩٩١– ٢٠١٠)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة السنوية ، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٩١-٢٠١٠).

ب- السندات الحكومية طويلة الأجل: وهي تمثل شهادات اقتراض حكومية تلجأ إليها الحكومات لتغطية عجز لا يمكن تفاديه خلال السنة المالية ولا يكون هذا العجز ناجماً عن استثمارات اقتصادية أو لتغطية نفقات الحرب او الدفاع ، والسندات طويلة الأجل إحدى أدوات الدين العام المحلي التي قد تصل مدتها إلى خمسين عاماً (عبد المولى ، ١٩٧٥ : ٤١٦) تلجأ الحكومة الى إصدار هذا النوع من السندات الطويلة الأجل لتغطية عجز في موازنتها الحكومية, اذ تعد هذه السندات أوراق مالية او أداة من أدوات الدّين الحكومي ذات قيمة اسمية قابلة للتداول في سوق راس المال التي يتم إصدارها من قبل الحكومة او الشركات او الأفراد كسندات الحكومة المحلية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي ويتم بيعها للأفراد والمؤسسات بغرض تمويل بعض مشاريع النشاطات الحكومية مقابل دفع سعر فائدة معين على هذه السندات اي عادةً ما تدفع الفائدة كل ستة اشهر او كل سنة أوقد تدفع الفائدة نهاية المدة المحددة للسند, اي في تاريخ استحقاق السند, بذلك يكون هدف الحكومة من طرحها لهذه السندات هو سحب السيولة النقدية من السوق ومكافحة التضخم, مما يسهل على الحكومة الحصول على الأموال دون الحاجة الى إصدار نقدي جديد, لذلك تمتاز هذه السندات بكونها اقل مخاطرة واكثر سيولة فضلاً عن كونها معفاة من ضريبة الدخل(جوحي, ٢٠١٦ : ٣٦-٣٧) كما

إنها تختلف عن أذونات الخزانة في أن السندات غير قابلة للخصم لدى البنك المركزي في حين إن أذونات الخزانة لها قابلية الخصم لدى البنك المركزي ، فضلاً عن اختلاف المدة الزمنية بينهما ، وقد تكون هذه السندات المثبتة للقروض الداخلية سندات اسمية أو سندات لحاملها أو سندات مختلطة (عبد المولى ، ١٩٧٥ : ٤١٩).

٤- التمويل الخارجي للدين الحكومي : يعد التمويل الخارجي من أهم المصادر التي يمكن أن تلجأ لها الحكومة من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها الحكومية عند عدم كفاية مدخراتها المحلية ، وبشكل عام فإن التمويل الخارجي يأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة أهمها (الهبات أو المنح والقروض الميسرة ، القروض الخارجية ، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر) (عبد الهادي ، ٢٠١٣ : ٦٠) تترك القروض الخارجية آثارها الاقتصادية تبعاً للتصرف بالأموال المقترضة من جهة وتسديد القرض من جهة أخرى ، فاذا استخدمت حصيلة القرض في شراء سلع استهلاكية فانها ستعمل على تخفيض أسعارها في الداخل الا انها لا تضيف شيئاً للطاقة الإنتاجية الأمر الذي يخلق التزاماً على الاقتصاد المحلي بتسديد اصل القرض مع فوائده ، أما إذا استخدمت حصيلة القرض في شراء سلع رأسمالية فأنها ستعمل على إحداث زيادة حقيقية في الدخل القومي عن طريق زيادة الإنتاج والاستخدام ، اما تسديد القرض فان آثاره تكون انكماشية على النشاط الاقتصادي نتيجة لسحب جزء من القوة الشرائية وتحويلها غلى الخارج ، وعموما تعد نسبة زيادة القروض إلى الناتج مصدراً لاختلال هيكل الاقتصاد الكلي فتراكم خدمة الدين تجعل الاقتصاد حساسا باتجاه التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية .

كما ان مثل هذا الاقتراض يساعد في الحفاظ على سعر الصرف عند مستوى أكثر ارتفاعاً مما يضر بالصادرات ويشجع الاستيرادات ويقود إلى مشاكل فقدان الثقة (كاظم ، ٢٠٠٦ : ٢٩) اضف إلى ذلك ان التمويل الخارجي الذي تحتاجه الدول النامية لدفع عملية التنمية فيها يرتبط بملابسات سياسية ، يجب وضعها في الحسبان ومراعاتها لجزء من الواقع السياسي المعاصر ، لذلك ان التمويل الخارجي لا يتمتع بصفحة ناصعة البياض ، فأكثير ما كان التمويل الخارجي قنطرة يمر عليها التسلط السياسي (المغربي ، ٢٠١٤ : ١١١) .

المبحث الثاني

لبيان طبيعة العلاقة بين الدين الحكومي الداخلي وعجز الموازنة الاتحادية في العراق خلال المدة المذكورة أعلاه ، لا بد أن نستعرض هيكل الموازنة الحكومة والدين الحكومي الداخلي في العراق خلال مدة الدراسة

أولاً: هيكل الموازنة الحكومية في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٦)

تمثل الموازنة الحكومية أداة رئيسه من أدوات السياسة المالية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة عن طريق تحفيز الطلب الكلي وتقليص حجم البطالة وتوزيع الناتج بين الاستهلاك والاستثمار من خلال اقتطاع جزء من دخول الفراد عن طريق الضرائب والرسوم والمصادر الأخرى ليعاد توزيعها عن طريق النفقات العامة ، كما تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي (ويلسون ،٢٠٠٦ : ٧٥٣) ويمكن تحليل هيكل الموازنة في العراق من خلال بيانات جدول (١) على النحو الاتي :

جدول (١)

الموازنة الحكومية في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٦)

السنوات	النفقات (١)	الإيرادات (٢)	العجز/الفائض (٣)	معدل نمو العجز او الفائض (٤)	الدين الحكومي (٥)	معدل النمو % (٦)	نسبة الدين الحكومي إلى العجز/الفائض (%) (٧)
١٩٩٠	١٤١٧٩	٨٤٩١	٥٦٨٨-	-	٣٢٧٣٧،٩	—	٥٧،٥٦-
١٩٩١	١٧٤٩٧	٤٢٢٨	١٣٢٦٩-	١٣٣،٢٨	٤٦٤٧٣	٤١،٩٥	٣٥،٠٢-
١٩٩٢	٣٢٨٨٣	٥٠٤٧	٢٧٨٣٦-	١٠٩،٧٨	٧٥٣١٨	٦٢،٠٦	٢٧،٠٨-
١٩٩٣	٦٨٩٥٤	٨٩٩٧	٥٩٩٥٧-	١١٥،٣٩	١٣٧٥٩٦	٨٢،٦٨	٢٢،٩٤-
١٩٩٤	١٩٩٤٤٢	٢٥٦٥٩	١٧٣٧٨٣-	١٨٩،٨٤	٣٢٣٢٤٢	١٣٤،٩٢	١٨،٦-
١٩٩٥	٦٩٠٧٨٤	١٠٦٩٨٦	٥٨٣٧٩٨-	٢٣٥،٩٣	٩٢٦٩٨٨	١٨٦،٧٧	١٥،٨٧-
١٩٩٦	٥٤٢٥٤٢	١٧٨٠١٣	٣٦٤٥٢٩-	٣٧،٥٥-	١٢٧٠٦٤٦	٣٧،٠٧	٣٤،٨٥-
١٩٩٧	٦٠٥٨٠٢	٤١٠٥٣٧	١٩٥٢٦٥-	٤٦،٤٣-	١٤٧٩٣٠٦	١٦،٤٢	٧٥،٧٥-

١٩٩٨	٩٢٠٥٠١	٥٢٠٤٣٠	٤٠٠٠٧١-	١٠٤،٨٨	١٩٦٥٨٠٧	٣٢،٨٨	٤٩،١٣-
١٩٩٩	١٠٣٣٥٥٢	٧١٩٠٦٥	٣١٤٤٨٧-	٢١،٣٩-	٢٢٠٥٠١٩	١٢،١٦	٧٠،١١-
٢٠٠٠	١٤٩٨٧٠٠	١١٣٣٠٣٤	٣٦٥٦٦٦-	١٦،٢٧	٢٥٨٥٨٨٧	١٧،٢٧	٧٠،٧١-
٢٠٠١	٢٠٧٩٧٢٧	١٢٨٩٢٤٦	٧٩٠٤٨١-	١١٦،١٧	٣٥٥٢٨٨٥	٣٧،٤٠	٤٤،٩٤-
٢٠٠٢	٢٥١٨٢٨٥	١٩٧١١٢٥	٥٤٧١٦٠-	٣٠،٧٨-	٤٧٩٨٥٨٤	٣٥،٠٦	٨٧،٦١-
٢٠٠٣	١٩٨٢٥٤٨	٢١٤٦٣٤٦	١٦٣٧٩٨	١٢٩،٩٣	٥٥٤٣٦٨٤	١٥،٥٣	٣٣،٨٤
٢٠٠٤	٣٢١١٧٤٩١	٣٢٩٨٢٧٣٩	٨٦٥٢٤٨	٤٢٨،٢٤	٥٩٢٥٠٦١	٦،٨٨	٦٨،٤٧
٢٠٠٥	٢٦٣٧٥١٧٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	١٤١٢٧٧١٥	١٥٣٢،٧٩	٦٢٥٥٥٧٨	٥،٥٨	٤٤،٢٧
٢٠٠٦	٣٨٨٠٦٦٧٩	٤٩٠٥٥٥٤٥	١٠٢٤٨٨٦٦	٢٧،٤٥-	٥٣٠٧٠٠٨	١٥،١٦-	٥١،٧٨
٢٠٠٧	٣٩٠٣١٢٣٢	٥٤٥٩٩٤٥١	١٥٥٦٨٢١٩	٥١،٩٠	٥١٩٣٧٠٥	٢،١٣-	٣٣،٣٦
٢٠٠٨	٥٩٤٠٣٣٧٥	٨٠٢٥٢١٨٢	٢٠٨٤٨٨٠٧	٣٣،٩١	٤٤٥٥٥٦٩	١٤،٢١-	٢١،٣٧
٢٠٠٩	٥٢٥٦٧٠٢٥	٥٥٢٠٩٣٥٣	٢٦٤٢٣٢٨	٨٧،٣٢-	٨٤٣٤٠٤٩	٨٩،٢٩	٣١،٩١
٢٠١٠	٦٤٣٥١٩٨٤	٦٩٥٢١١١٧	٥١٦٩١٣٣	٩٥،٦٢	٩١٨٠٨٠٦	٨،٨٥	١٧،٧٦
٢٠١١	٦٩٦٣٩٥٢٣	٩٩٩٩٨٧٧٦	٣٠٣٥٩٢٥٣	٤٨٧،٣١	٧٤٤٦٨٥٩	١٨،٨٨-	٢٤،٥٢
٢٠١٢	٩٠٣٧٤٧٨٣	١١٩٤٦٦٤٠٣	٢٩٠٩١٦٢٠	٤،١٧-	٦٥٤٧٥١٩	١٢،٠٧-	٢٢،٥٠
٢٠١٣	١٠٦٨٧٣٠٢٧	١١٣٧٦٧٣٩٥	٦٨٩٤٣٦٨	٧٦،٣٠-	٤٢٥٥٥٤٩	٣٥-	٦١،٧٢
٢٠١٤	١٦٣٤١٦٥١٨	١٣٩٦٤٠٦٢٨	-٢٣٧٧٥٨٨٩	٢٤٤،٨٥	٩٥٢٠٠١٩	١٢٣،٧٠	٤٠،٠٤-
٢٠١٥	١١٩٤٦٢٤٢٩	٩٤٠٤٨٣٦٤١	-٢٥٤١٤٠٦٥	٦،٩	٣٢١٤٢٨٠٥	٢٣٧،٦٣	١٢،٦٤-
٢٠١٦	١٠٥٨٩٥٧٢٢	٨١٧٠٠٨٨٠٣	-٢٤١٩٤٩١٩	٤،٨-	٤٨٦٤٥٧٠٣	٥١،٣٤	٢٠،١٠-

الموازنة الحكومية في العراق للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٦) (مليون دينار)

المصدر : وزارة المالية, دائرة الموازنة.

– البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث, عدد خاص, ٢٠٠٣, ونشرات مختلفة لسنوات متعددة.

–وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء, مديرية الحسابات القومية. العمود (٤ ، ٦ ، ٧) من عمل الباحث

نلاحظ من خلال بيانات جدول (١) هناك ارتفاعا واضحاً في الإنفاق الحكومي للمدة (١٩٩٠-١٩٩٥) إذ أرتفع من (١٤١٧٩) مليون دينار عراقي في عام ١٩٩٠ إلى (٦٩٠٧٨٤) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٥ مقابل قلة الإيرادات الحكومية ، مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة من (-٥٦٨٨) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (-٥٨٣٧٩٨) مليون دينار عام ١٩٩٥ , ولسد هذا الحجز اضطرت الحكومة إلى اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد) من قبل البنك المركزي مما أدى إلى زيادة كمية عرض النقد وارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود وتدهور أسعار الفائدة وميزان المدفوعات أيضا أدى إلى زيادة إصدار حوالات الخزينة المركزية , مما أدى إلى تراكم الدين العام الحكومي فقد ارتفع من (٣٢٧٣٧،٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (٩٢٦٩٨٨) مليون دينار في عام ١٩٩٥ وبمعدل نمو بلغ (١٨٦،٧٧%) إلى ان عجز الموازنة قد انخفض بمعدل (-٣٧،٥٥%) لعام ١٩٩٦ نتيجة زيادة الإيرادات العامة التي ارتفعت إلى (١٧٨٠١٣) مليون دينار بعد ان كانت (١٠٦٩٨٦) مليون دينار عام ١٩٩٥ , هذا التحسن في جانب الإيرادات أدى إلى انخفاض عجز الموازنة إلى (-٣٦٤٥٢٩) مليون دينار بعد ان كان (-٥٨٣٧٩٨) مليون دينار عام ١٩٩٥ ويعود سبب ذلك الى تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة في منتصف التسعينيات , بالمقابل ارتفعت نسبة الدين الحكومي إلى عجز الموازنة من (-١٥٨،٧٨%) عام ١٩٩٥ إلى (-٣٤٨،٥٧%) عام ١٩٩٦ لتغطية عجز الموازنة خلال تلك المدة وهذا يفسر ان العبء الذي تتحمله الموازنة الحكومية نتيجة زيادة العجز يمثل دينا بذمة الحكومة بسبب زيادة الإنفاق العسكري وتوقف صادرات النفط وتجميد ارصده العراق من النقد الأجنبي مما أدى إلى أحداث هيكلي في النشاط الاقتصادي .

أما المدة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٨) فقد شهدت فائضاً في الموازنة بسبب زيادة الإيرادات الحكومية من (٢١٤٦٣٤٦) مليون دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٨٠٢٥٢١٨٢) مليون دينار عام ٢٠٠٨ والسبب في تحقيق هذا الفائض في الموازنة يعود إلى ارتفاع صادرات النفط الخام وارتفاع أسعارها كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأساس على القطاع النفطي مع انخفاض مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية النتاج المحلي الإجمالي والدخل القومي , إلى ان فائض الموازنة قد انخفض إلى (٢٦٤٢٣٢٨) مليون دينار عام ٢٠٠٩ بعد ان كان (٢٠٨٤٨٨٠٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ سبب هذا الانخفاض يعود إلى تراجع الإيرادات الحكومية لانخفاض أسعار النفط على اثر تداعيات الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى ارتفاع الدين الحكومي إلى (٨٤٣٤٠٤٩) مليون دينار وبمعدل نمو متزايد بلغ (٨٩،٢٩%) إلى ان الدين الحكومي بدا يتراجع نسبيا إلى ان بلغ (٤٢٥٥٥٤٩)

مليون دينار عام ٢٠١٣ وبمعدل نمو سالب (-٣٥%) وسبب ذلك هو استمرار تحقيق فائض الموازنة نتيجة لارتفاع الإيرادات الحكومية المتأتية من صادرات النفط الخام ، بالمقابل بلغ عجز الموازنة (-٢٤١٩٤٩١٩) في عام ٢٠١٦ مما سبب ارتفاع الدين الحكومي إلى (٤٨٦٤٥٧٠٣) وبمعدل نمو بلغ (٥١،٣٤%) .

ثانياً: مؤشر قياس الدين الحكومي الداخلي في العراق

١ -نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يمكن بيان ذلك من خلال الآتي:

جدول (٢)

نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق للمدة (١٩٩٠/٢٠١٦)

السنوات	مجموع الدّين الحكومي الداخلي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدّين الحكومي الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي GDP (%)	السنوات	مجموع الدّين الحكومي الداخلي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الدّين الحكومي الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي GDP (%)
١٩٩٠	٣٢٧٣٧،٩	٢٥٢٤١	١٢،٩	٢٠٠٤	٥٩٢٥٠٦١	٥٣٢٣٥٣٥٨	١١،١٢
١٩٩١	٤٦٤٧٣	٢١٣١٣	٢١،٨	٢٠٠٥	٦٢٥٥٥٧٨	٧٣٥٣٣٥٩٨	٨،٥٠
١٩٩٢	٧٥٣١٨	٥٦٨١٤	١٣،٢	٢٠٠٦	٥٣٠٧٠٠٨	٩٥٥٨٨٩٥٤	٥،٥٥
١٩٩٣	١٣٧٥٩٦	١٤٠٥١٨	٩،٧	٢٠٠٧	٥١٩٣٧٠٥	١١١٤٥٥٨١٣	٤،٦٥
١٩٩٤	٣٢٣٢٤٢	٧٠٣٨٢١	٤،٥	٢٠٠٨	٤٤٥٥٥٦٩	١٥٧٠٢٦٠٦١	٢،٨٣
١٩٩٥	٩٢٦٩٨٨	٢٢٥٢٢٦٤	٤،١	٢٠٠٩	٨٤٣٤٠٤٩	١٣٠٦٤٢١٨٧	٦،٤٥
١٩٩٦	١٢٧٠٦٤٦	٢٥٥٦٣٠٧	٤،٩	٢٠١٠	٩١٨٠٨٠٦	١٦٢٠٦٤٥٦٥	٥،٦٦
١٩٩٧	١٤٧٩٣٠٦	٣٢٨٦٩٢٥	٤،٥	٢٠١١	٧٤٤٦٨٥٩	٢١٧٣٢٧١٠٧	٣،٤٢
١٩٩٨	١٩٦٥٨٠٧	٤٦٥٣٥٢٤	٤،٢	٢٠١٢	٦٥٤٧٥١٩	٢٥٤٢٢٥٤٩٠	٢،٥٧
١٩٩٩	٢٢٠٥٠١٩	٦٦٠٧٦٦٤	٣،٣	٢٠١٣	٤٢٥٥٥٤٩	٢٦٧٣٩٥٦١٤	١،٥٩
٢٠٠٠	٢٥٨٥٨٨٧	٧٩٣٠٢٢٤	٣،٢	٢٠١٤	٩٥٢٠٠١٩	٢٦٦٤٢٠٣٨٤	٣،٥٧
٢٠٠١	٣٥٥٢٨٨٥	٤١٩٤٥١٣٨	٨،٤	٢٠١٥	٣٢١٤٢٨٠٥	٢٠٧٨٧٦١٩١	١٥،٤٦
٢٠٠٢	٤٧٩٨٥٨٤	٤١٠٢٢٩٢٧	١١،٦	٢٠١٦	٤٨٦٤٥٧٠٣	١٩٦٥٣٦٣٥٠	٢٤،٧٥
٢٠٠٣	٥٥٤٣٦٨٤	٢٩٥٨٥٧٨٨	١٨،٧				

المصدر: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدد خاص ٢٠٠٣, ونشرات مختلفة لسنوات متعددة. العمود (٣، ٦) من عمل الباحث.

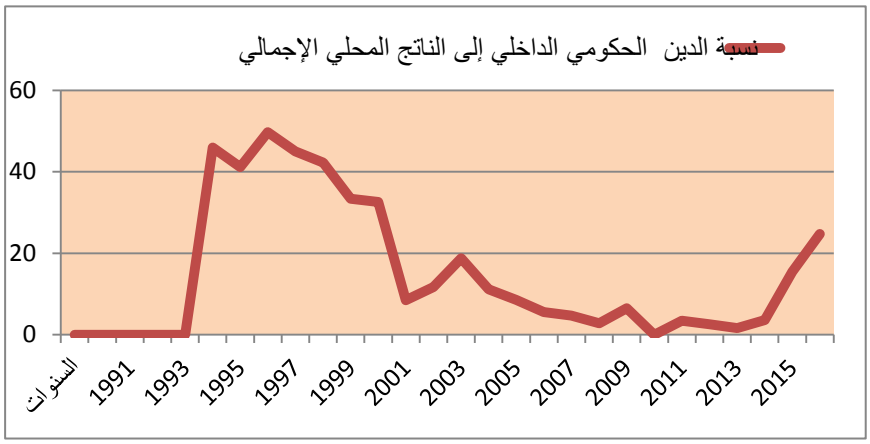
يعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسة والمهمة كونه يحدد التصنيف الائتماني للحكومة من أجل الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية ، وبما ان الاقتصاد العراقي يعاني من عدم تنوع القطاعات الإنتاجية فيه لذلك يعتمد بشكل أساس على القطاع النفطية بنسبة (٩٥%) من GDP و (٤٣%) من الصادرات ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال بيانات جدول (٢) :

نلاحظ هناك ارتفاعا واضحاً في الأهمية النسبية للدين الحكومي الداخلي إلى GDP من خلال الشكل (٢) إذ بلغت (١٢،٩%) في عام ١٩٩٠ ثم انخفضت إلى (٤،١%) في عام ١٩٩٥ وسبب تراكم هذه الديون يعود إلى عدم قدرة الحكومة العراقية على سداد ديونها نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي مرة بها البلد من حروب وحصار اقتصادي مما أدى إلى توقف صادرات النفط التي تعد المصدر الرئيس في تمويل إيرادات الحكومة ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (١،٥٩%) في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ إذ بلغت (٢،٥٧%) وسبب هذا الانخفاض يعود إلى قدرة الحكومة العراقية على سداد ديونها نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الصادرات النفطية ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (٢٤،٧%) في عام ٢٠١٦ نتيجة انخفاض أسعار النفط وركود واضح للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج والدخل القومي، يتضح لنا من ذلك إن نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى GDP هي نسبة منخفضة خلال مدة الدراسة .

شكل (٢)

نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٩٠/٢٠١٦لمصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

نسبة الدين الحكومي الى الصادرات : يمكن توضيح هذا المؤشر على النحو الاتي :



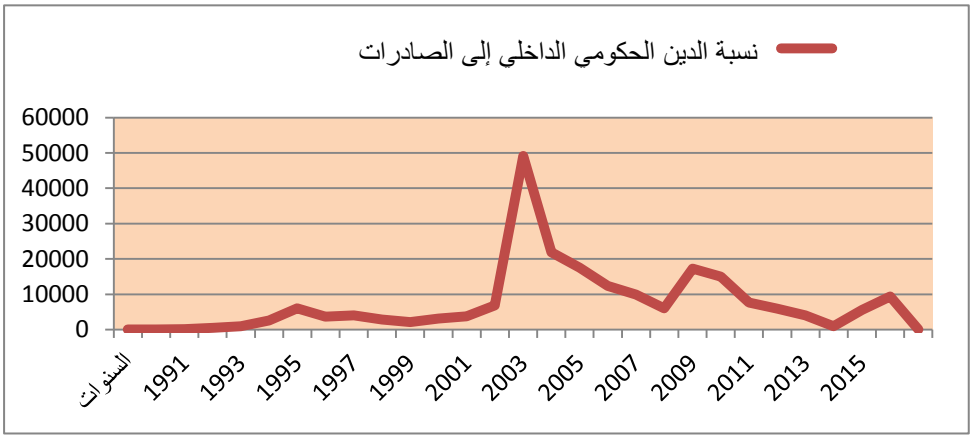
جدول (٣)
نسبة الدين الحكومي إلى الصادرات في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنوات	مجموع الدّين الحكومي الداخلي	الصادرات	نسبة الدّين الحكومي الداخلي الى الصادرات(%)	السنوات	مجموع الدّين الحكومي الداخلي	الصادرات	نسبة الدّين الحكومي الداخلي الى الصادرات (%)
١٩٩٠	٣٢٧٣٧،٩	١٢١٨٦١	٢٦،٩	٢٠٠٤	٥٩٢٥٠٦١	٢٧٠٨٨	٢١،٨
١٩٩١	٤٦٤٧٣	٣٥٠٥٦	١٣،٢	٢٠٠٥	٦٢٥٥٥٧٨	٣٥٧١٣	١٧،٥
١٩٩٢	٧٥٣١٨	١٥٠٤٩	٥،٠	٢٠٠٦	٥٣٠٧٠٠٨	٤٣٠٧٢	١٢،٣
١٩٩٣	١٣٧٥٩٦	١٤٢١٤	٩،٦	٢٠٠٧	٥١٩٣٧٠٥	٥٢٢٨٦	٩،٩
١٩٩٤	٣٢٣٢٤٢	١٢٦٦٤	٢،٥	٢٠٠٨	٤٤٥٥٥٦٩	٧٣٥٢٧	٦،٠
١٩٩٥	٩٢٦٩٨٨	١٥٥٠٨	٥،٩	٢٠٠٩	٨٤٣٤٠٤٩	٤٨٩٠٠	١٧،٢
١٩٩٦	١٢٧٠٦٤٦	٣٥٠١٣	٣،٦	٢٠١٠	٩١٨٠٨٠٦	٦١٤١٠	١٤،٩
١٩٩٧	١٤٧٩٣٠٦	٣٦٦٧٠	٤،٠	٢٠١١	٧٤٤٦٨٥٩	٩٧٣٧٩	٧،٦
١٩٩٨	١٩٦٥٨٠٧	٦٩٣٨٣	٢،٨	٢٠١٢	٦٥٤٧٥١٩	١١٠٤٣٧	٥،٩
١٩٩٩	٢٢٠٥٠١٩	١٠٣٧٢٨	٢،١	٢٠١٣	٤٢٥٥٥٤٩	١٠٤٦٧٠	٤،٠
٢٠٠٠	٢٥٨٥٨٨٧	٨٣٠٥٧	٣،١	٢٠١٤	٩٥٢٠٠١٩	٩٨٥٣٩٢	٩،٦
٢٠٠١	٣٥٥٢٨٨٥	٩٣٩٣٧	٣،٧	٢٠١٥	٣٢١٤٢٨٠٥	٥٧٦١٠٩	٥،٥
٢٠٠٢	٤٧٩٨٥٨٤	٧٠٤١٣	٦،٨	٢٠١٦	٤٨٦٤٥٧٠٣	٥١٧٤٢٥	٩،٤
٢٠٠٣	٥٥٤٣٦٨٤	١١٢٧٢	٤٩،١				

المصدر: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والأبحاث عدد خاص ٢٠٠٣, ونشرات مختلفة لسنوات متعددة. العمود (٣، ٦) من عمل الباحث.

إن نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى الصادرات هو مؤشر يدل على قدرة الحكومة على سداد ديونها المحلية والخارجية من خلال ما يتم استقطاعه من قيمة الصادرات والعراق يعتمد على الإيرادات المتأتية من تصدير النفط الخام في الوفاء بالدين والفوائد المستحقة ، ويمكن ان نوضح هذه العلاقة من خلال بيانات جدول (٣) : نلاحظ هناك ارتفاعا كبيرا في نسبة الدين الحكومي إلى الصادرات خلال السنوات الأولى ، حيث بلغت هذه النسبة (٥،٩%) في عام ١٩٩٥ بعد إن كانت (٢٦،٨%) في عام ١٩٩٠ ثم انخفضت إلى (٣،٦%) في عام ١٩٩٦ بسبب تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) من قبل الأمم المتحدة والتي من بنودها تخصيص جزء من صادرات العراق لتعويض الدول المتضررة في الحرب مع العراق ، ثم ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير في عام ٢٠٠٣ إذ بلغت (٤،٩%) وسبب ذلك يعود إلى تغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلد بعد ذلك انخفضت إلى (٤،٠٦%) في عام ٢٠١٣ وسبب انخفاض هذه النسبة يعود إلى قدرة الحكومة العراقية على سداد ديونها من خلال ارتفاع صادرات النفط ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (٩،٤٠%) في عام ٢٠١٦ وسبب الارتفاع يعود إلى زيادة صادرات العراق حيث بلغت (٥١٧٤٢٥) مليون دينار ، ويظهر هذا المؤشر بشكل واضح من خلال الشكل (٣) :

شكل (٣)
نسبة الدين الحكومي الداخلي إلى إجمالي الصادرات في العراق للمدة (١٩٩٠/٢٠١٦)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣)

المبحث الثالث

بناء نموذج لاختبار العلاقة بين الدين العام الداخلي وعجز الموازنة

بيانات ونتائج البحث:

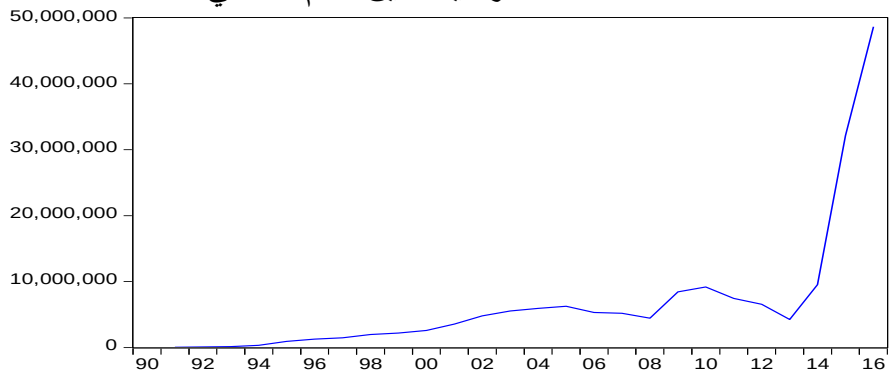
١ ـ نتائج اختبار جذر الوحدة:

أ ـ نتائج الرسم البياني:

من أجل تحليل السلسلة الزمنية يتم رسم مشاهداتها لمعرفة الاتجاه العام لها حيث يمثل الشكل (٤) السلسلة الزمنية للدين العام الداخلي والشكل (٥) السلسلة الزمنية لعجز الموازنة العامة.

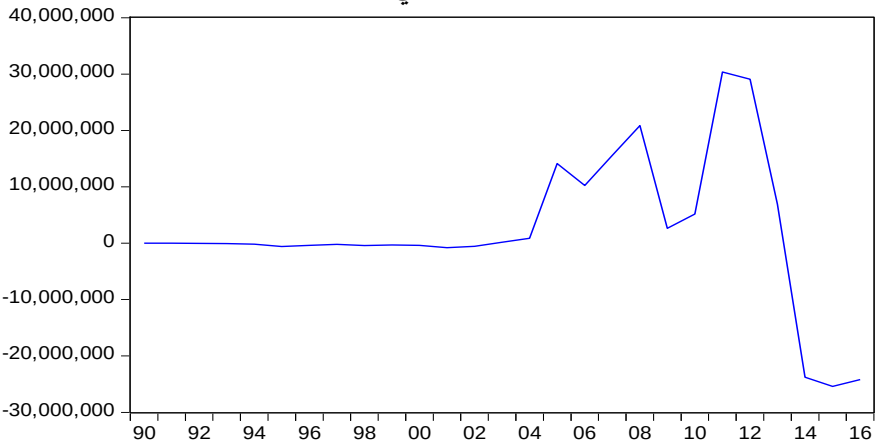
الشكل (٤)

السلسلة الزمنية للدين العام الداخلي



الشكل (٥)

السلسلة الزمنية لصافي الموازنة العامة



الشكلين أعلاه يشيران وبشكل واضح أن السلسلة الزمنية هي متجهة ومتزايدة نحو الأعلى, وهذا يدل على أن هذه السلسلة الزمنية غير مستقرة (non-stationary).

ب - نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF):

لقد تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) لاختبار مدى استقرارية متغيرات النموذج وعلى النحو الآتي:

جدول (٤)
فحص استقرارية متغيرات النموذج باستخدام اختبار(ADF)

السلسلة الزمنية	المستوى (Level)					
	بدون حد ثابت واتجاه زمني		حد ثابت واتجاه زمني		حد ثابت فقط	
المتغيرات	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob
الدين	-2.876252	0.0059	-2.689784	0.2485	-2.888950	0.0607
العجز	3.520313	0.9996	-4.770530	0.0044	1.455048	0.9985
السلسلة الزمنية	الفرق الأول (1^{st})					
	بدون حد ثابت واتجاه زمني		حد ثابت واتجاه زمني		حد ثابت فقط	
المتغيرات	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob
الدين	-4.769196	0.0000	-5.013769	0.0026	-4.728490	0.0010
العجز	1.253839	0.9403	0.409535	0.9978	0.452913	0.9798

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بينات جدول رقم (١) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 8).

تم استخدام اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) للكشف عن استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية، يتضح من الجدول(٤) إن متغيرات السلاسل الزمنية (الدين العام الداخلي وعجز الموازنة) غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول وان هناك جذر الوحدة لكافة المتغيرات المقدرة سواء بوجود الاتجاه الزمني أو بدونه، وذلك لأنه قيم (t) المحسوبة اقل من القيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%). وعند اخذ الفروق الأولية للمتغيرات تتحول البيانات إلى حالة الاستقرار ومن ثم رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم استقرارية المتغيرات في مستويتها ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى (1)~I.

٢- تحليل اختبار التكامل المشترك بأسلوب (Johnson):

بعد التحقق من الشرط الأول الذي يفترض تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار(Johnson) الذي يعطينا قيمة (Trace) تحت فرضيتين, الأولى (q = 0) تنص على عدم وجود تكامل مشترك. والثانية (q > 0) التي تنص على وجود تكامل مشترك.

جدول (٥)
اختبارات جوهانسن للتكامل المشترك

فرضية العدم	القيمة الحرجة (%5)	Trace	Prob
q = 0	15.49471	20.09874	0.0094
q > 0	3.841466	0.849960	0.3566

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بينات جدول رقم (١) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 8).

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة (Trace) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى (5%) وبذلك فننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة على أنه يوجد على الأقل اتجاه واحد من التكامل المشترك بين الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة, مما يدل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات وهذا يساعدنا في اجراء اختبار السببية.

٣- تحليل اختبار العلاقة السببية لكرانجر (Granger Causality Test):

يعد معرفة اتجاه التأثير من المقاييس والمؤشرات المهمة جداً لواضع السياسة الاقتصادية, لذا تم إجراء اختبار اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المقدرة.

جدول (٦)
نتائج اختبار سببية كرانجر

اتجاه العلاقة السببية	قيمة (F) المحسوبة	Prob	نتيجة الاختبار
OR ← BD	2.09000	0.1512	غير معنوي
BD ← OR	8.21982	0.0027	معنوي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (١) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 8).

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك علاقة سببية وباتجاه واحد من عجز الموازنة إلى الدين العام الداخلي, من خلال معنوية إحصائية (F) وبلغت (8.21982) من عجز الموازنة إلى الدين العام الداخلي, وبالتباطؤ الزمني الثاني. وهذا يفسر الدور الذي تمارسه الموازنة العامة,

الاستنتاجات :

١- يمول الدين العام الحكومي في العراق من مصادر داخلية كالاقتراض من الجمهور، والمصارف التجارية ، والبنك المركزي ، وأخرى خارجية كالمنح والقروض ، والهبات ، والاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر، مما ادى إلى تفاقم النفقات الحكومية وبالتالي تصاعد نمو الدين الحكومي الامر الذي أدى إلى عجز مزمن ومتراكم في الموازنة الحكومية.

٢- يتسم هيكل الموازنة في العراق بارتفاع الإنفاق الحكومي (الجاري) بشكل كبير خلال مدة الدراسة مما سبب عجز في الموازنة العامة وإن كان هنالك فائض إلا أنه لم يستغل في الجانب الاستثماري لتنويع الإيرادات العامة .

٣- إن عدم تنوع القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي واعتماده بشكل رئيسي على مصدر أحادي الجانب وهو القطاع النفطي أدى إلى ارتفاع مؤشر قياس الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي والصادرات مع تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى نتيجة تغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العراق .

٤- زيادة فوائد خدمة الدين بنسبة كبيرة من الصادرات النفطية ، أدى إلى تراجع تنفيذ البرامج التنموية خاصةٍ إن العراق لم يستغل بشكل امثل هذه الديون ، إذ ان الجزء الأعظم منها يخصص للإنفاق الاستهلاكي كالسلع المستوردة

والجزء الآخر يوجه نحو الاستثمار في المشروعات ذات الإنتاجية المنخفضة .

٥- لجوء الحكومة العراقية الى إصدار حوالات الخزينة ، كوسيلة غير تضخمية تعمل على التحكم في معدلات التضخم من خلال ارتفاع أسعار الفائدة والتي تعمل على سحب جزء من الاحتياطيات النقدية لدى المصارف التجارية والمؤسسات المالية .

٦- أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية إن عجز الموازنة يؤثر في الدين العام الداخلي، إذ كلما زاد عجز الموازنة زاد معه الدين العام وبالعكس ، كذلك يؤثر الدين العام الداخلي في عجز الموازنة عندما يوظف الدين في القنوات الإنتاجية الإنفاق الاستثماري سوف يؤثر على صافي الموازنة وبالتالي تخفيف العجز ، وعند استخدام الدين في الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة وهذا ما يدعم فرضية البحث .

التوصيات :

١- إتباع سياسة إصلاح شاملة في ضوء خطة أو برنامج شامل ومتكامل من أجل إعادة بناء الاقتصاد العراقي لتخيف حالة العجز في الموازنة العامة في العراق .

٢- وضع سياسة مدروسة للدّين الحكومي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية منضبطة ومقصودة تؤدي الى دعم السياسة النقدية عن طريق ما تصدره الحكومة من أوراق مالية والتي تهدف من خلالها الى استثمار ما لدى المصارف التجارية من احتياطيات فائضة في مشاريع إنتاجية تخدم الاقتصاد العراقي.

٣- صياغة سياسة اقتصادية تعمل على تفعيل القطاعات الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد النفطية لغرض سد النقص الحاصل في الإنتاج المحلي بدلاً من الاعتماد على الاستيرادات التي تؤدي الى قلة النقد الأجنبي, ومن خلالها تعمل على زيادة احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي الأمر الذي ينعكس على خفض حجم الدّيون الحكومية

٤- محاولة إستغلال الدّيون الحكومية من خلال إصدار الأوراق المالية منها السندات الطويلة الأجل وحوالات الخزينة المركزية القصيرة الأجل كونها أداة غير تضخمية تسهم في تمويل الحكومة كما تعمل على تشجيع الاستثمار في الأسواق المالية.

٥- ضرورة تنويع مصادر الدخل غير النفطية ، مما تؤدي إلى تخفيض نسبة العجز وتقليل من حجم الدين العام الحكومي .

٦- ضرورة سعي السلطات المالية في العراق إلى البحث عن آليات محددة لتخفيض تكلفة الدين المتوقعة من حيازة الأصول السائلة إلى أدنى حد ممكن ، مع السماح بمستوى مقبول من المخاطرة على المدى المتوسط إلى الطويل.

المصادر:

أولا : المصادر العربية

١- زردق ، أحمد عبد الرحيم ،الدين العام وعجز الموازنة في مصر، ط١، مكتبة القدس، مصر ٢٠٠٩

٢- المغربي ، إبراهيم متولي حسن ، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، ٢٠١٤ .

٣- ويلسون ، بول سام ، وهاوس ، وليام نورد ، علم الاقتصاد ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ .

٤- كاظم ، حين جواد ، سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد (٥) العدد (١٨) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ .

٥- عبد المولى ، السيد ، المالية العامة ، الأدوات المالية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر، ١٩٧٥

٦- عبد الهادي ، سامر علي ، التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية ، دار الإيام للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ .

٧- عبد اللطيف ، عماد محمد علي ، الدين الداخلي واثره على السياسة النقدية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (٣٩) ٢٠١٢ .

٨- ثويني ، فلاح حسن ، مشكلة المديونية الخارجية – الأسباب وآثار ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (١٠) ٢٠٠٦ .

٩- عمر ، محمد عبد الحليم ، الدين العام ، المفاهيم ، المؤشرات ،الآثار، جامعة الأزهر، مصر ٢٠٠٣

١٠- جوحي ، نسرين حسين ، اتجاهات الدين الحكومي وتأثيرها على السياسة النقدية ، العراق حالة دراسية للمدة ١٩٩٠/٢٠١٣ رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ .

١١- الأمم المتحدة ، إدارة الدين الخارجي وحالة الدين في منظمة الأسكو ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، نيويورك ، ٢٠٠٥ .

المصادر الأجنبية:

1 -Maguire, Steven, State And Local Government Debt :An Analysis, Congressional Research Service, USA April 14, 2011.

2- Michael Howard, "'Public Sector Economic For Developing Countries " University Of The West Indies Press Jamaica, 2001.

3- Robert Dippelsman Claudia Dziobek and cariosa ,"Gutierre zmangas InternatilonalL Monetapy Fund, The Defintion of Pubic Sector".2012 .